

Distr.: General  
12 December 2019  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

## الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار  
(اللجنة الرابعة)

## محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء 8 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 15:00

الرئيس: السيد بحر العلوم ..... (العراق)  
ثم: السيد أهيدجو (نائب الرئيس) ..... (الكاميرون)

## المحتويات

البند 55 من جدول الأعمال: المعلومات المرسله بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)\*

البند 56 من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)\*

البند 57 من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)\*

البند 58 من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)\*

البند 59 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع)\*

البند 59 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

\* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

19-17327 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15:00.

2 - وتابع قائلاً إن الجمعية العامة واللجنة الرابعة قد كلفتا إسبانيا والمملكة المتحدة، منذ أكثر من نصف قرن، ببدء مفاوضات بشأن إنهاء الحالة الاستعمارية، ونصتا في سلسلة من القرارات على وجوب إنهاء استعمار جبل طارق وفق مبدأ السلامة الإقليمية وليس مبدأ تقرير المصير، وحددتا تاريخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 1969 كموعدها النهائي لإنهاء الاستعمار. ولا يمكن أن تجري هذه المفاوضات إلا باحترام كامل للقانون الدولي وفي إطار مبادئ الأمم المتحدة الراسخة. بيد أن الدولة القائمة بالإدارة قد تصرف في هذا الصدد بطريقة متخبطة. فقد تجاهلت عمداً قرارات الأمم المتحدة عندما أجرت استفتاءً بشأن مسائل السيادة في عام 1967، أدانته الجمعية العامة في قرارها 2353 (د-22). وعلقت المفاوضات من جانب واحد بعد أن بدا أنها تسير في اتجاه التوصل إلى حل يقبله الطرفان. ولم يُجرز أي تقدم منذ أكثر من خمسين عاماً، مع استمرار سيادة منطق القوة على قوة المنطق.

3 - وأشار إلى أن مسألة جبل طارق أكثر بكثير من مسألة احتلال غير مشروع أو انتهاك للسلامة الإقليمية. فوجود مستعمرة داخل إسبانيا يترك آثاراً ضارة تتجاوز المجال السياسي. والنظام الضريبي الخاص بجبل طارق يحدث اختلالاً في اقتصاد المنطقة يضر بمخزنة كل من إسبانيا وأوروبا. وأردف قائلاً إن حكومة بلده ترى أن ازدهار سكان جبل طارق يمكن أن يساعد في تحسين العلاقات وتحقيق منافع اجتماعية واقتصادية، بيد أنها لن تترك احتلال الاقتصاد أو النظام الضريبي، الذي يتيح الاتجار غير المشروع، يلحق الضرر بكامبو جبل طارق.

4 - وأفاد بأنه، في سياق المفاوضات الرامية إلى ضمان خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بطريقة منظمة، تفاوضت إسبانيا والمملكة المتحدة على مجموعة من الاتفاقات ومذكرات التفاهم التي ستطبق على جبل طارق، سعياً إلى التخفيف من التداعيات السلبية، شريطة أن تصدق المملكة المتحدة على الاتفاقات الشاملة التي تم التوصل إليها مع الاتحاد الأوروبي.

5 - وفي الختام، أعلن أن إسبانيا لا تزال منفتحة على الحوار ومستعدة للتوصل إلى اتفاق مع المملكة المتحدة من أجل وضع خطة جديدة للتعاون الإقليمي من شأنها أن تفيد السكان على كلا جانبي الحدود، بما في ذلك السكان الإسبان في كامبو جبل طارق، الأكثر تضرراً من المشاكل الناشئة عن الحالة الاستعمارية.

البند 55 من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/74/23) (الفصلان الخامس والثالث عشر) و (A/74/63)

البند 56 من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/74/23) (الفصلان السادس والثالث عشر))  
البند 57 من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/74/23) (الفصلان السابع والثالث عشر) و (A/74/80)

البند 58 من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/74/65 و A/74/65/Add.1)

البند 59 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببند أخرى في جدول الأعمال) (تابع) (A/74/23) (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر) و (A/74/80 و A/74/341)

1 - السيد سانتوس مارابير (إسبانيا): قال إن جبل طارق، آخر مستعمرة في أوروبا، من مخلفات الماضي الجائر التي عفا عليها الزمن. ففي عام 1704، قامت المملكة المتحدة، باعتبارها حليفاً لأحد الأطراف المتحاربة في حرب الخلافة الإسبانية، باحتلال جبل طارق، ولم تعدها إلى السيادة الإسبانية بعد توقف الأعمال الحربية. وبموجب معاهدة أوترخت، لم تنازل إسبانيا لصالح المملكة المتحدة إلا عن بلدة وقلعة جبل طارق، إلى جانب مينائه ودفاعاته وحصونه، دون التنازل عن الولاية الإقليمية. وأضاف أن المملكة المتحدة قد انتقلت فيما بعد إلى استغلال لحظات الضعف في إسبانيا، بما في ذلك سلسلة من حالات تفشي الحمى الصفراء بين عامي 1815 و 1854، واحتلال البرزخ والمياه المحيطة به، ورفضت بعد ذلك الانسحاب ووسعت الأراضي التي احتلتها احتلالاً غير مشروع بإقامة أسوار ومنشآت عسكرية. وما قبلت إسبانيا قط الاحتلال البريطاني، وستواصل طلب استرداد الأراضي التي تم الاستيلاء عليها منها بالقوة.

الشعور بالتبعية لفئة موظفي الخدمة المدنية الصغار نسبياً في حكومة المملكة المتحدة والمسؤولين عن إدارة أقاليم ما وراء البحار، الذين كُلف الكثير منهم بأقاليم لفترة قصيرة ويعتبرون مهامهم كنقطة انطلاق في حياتهم المهنية. وأعربت عن القلق إزاء إمكانية تفويض رفاه الجزيرة والمسعفي الديمقراطية نتيجة لسلوكهم، مشيرة إلى عدم إمكانية اللجوء إلى الانتصاف في حالة نشوء وضع من هذا القبيل.

10 - وذكرت أن المحاولات الرامية إلى إحباط حرية التعبير في أعلى مستويات حكومة أنغويلا تشكل سلوكاً مريباً يقوم على وضع احتياجات فرادى المسؤولين قبل احتياجات الأمة البريطانية بأكملها. ويتعارض هذا السلوك مع الهدف الذي أعلنته المملكة المتحدة وهو الدفاع عن حق أقاليم ما وراء البحار في مستوى رفيع من الحكومة مماثل لما في المملكة المتحدة، بما في ذلك حقوق الإنسان وسيادة القانون والاستقامة في الحياة العامة. ومن شأن تطبيق المملكة المتحدة هذه المبادئ في إدارة أقاليم ما وراء البحار أن يفيد الطرفين.

11 - وأشارت إلى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيحد من التفاعل المأذون به بين أنغويلا والعالم الخارجي، مما يجعل من الحاكم، وهو موظف مدني تابع للمملكة المتحدة، الصوت الرسمي الوحيد في الجزيرة بشأن الشؤون الخارجية، ويترك للإقليم تمثيلاً سياسياً محدوداً في المملكة المتحدة. وتابعت قائلة إن تجميع الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لأغراض إدارية يعني أن طريقة تعريف هذه الأقاليم للعالم الخارجي، بما في ذلك في البلاغات الصادرة عن المجالس الوزارية المشتركة، لا تعطي فكرة صحيحة عن وضع كل إقليم، بل تعكس نوايا أكثر الأعضاء هيمنة على هذا المحفل. وقد أشارت الأمم المتحدة نفسها بشكل منتظم إلى هذه البلاغات وما شابهها، التي لا يعبر سوى قليل منها عن موقف أنغويلا. وتهمين الدولة ذات السيادة على سلوك المجالس الوزارية المشتركة وتوجهه حسب أغراضها السياسية، مما يجبط في كثير من الأحيان الأهداف الديمقراطية للإقليم، مثل زيادة استفادة سكانه المتزايد عددهم من خدمات دائرة الصحة الوطنية.

12 - واسترسلت قائلة إنه، لئن كان الاندماج مع دولة أخرى من الدول الأعضاء أو الانتساب إليها خياراً لا يجتهد أن تعتمد أنغويلا، فليس الإقليم بعد في وضع يمكنه من السعي لنيل الاستقلال، بالنظر إلى مستوى الدعم الذي تقدمه حالياً الدولة القائمة بالإدارة من أجل تنميته، وجوانب الغموض التي تكتنف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وتساءلت كيف يمكن للمنظمة، في هذه الفترة الفاصلة، أن تكفل وفاء المملكة المتحدة بالتزاماتها المعلنة بتحقيق التنوع

البند 59 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببند أخرى في جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

6 - الرئيس: قال إنه، تماشياً مع الممارسة المعتادة للجنة، سيُدعى ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى التكلم أمام اللجنة وسيُدعى مقدمو الالتماسات إلى الجلوس إلى طاولة مقدمي الالتماسات، على أن ينسحب جميع هؤلاء بعد الإدلاء ببياناتهم.

مسألة أنغويلا

7 - السيدة كلوف (المستشارة الخاصة لرئيس وزراء حكومة صاحبة الجلالة في أنغويلا وممثلة الحكومة في الخارج): قالت إن أنغويلا هي أقدم دولة ظلت بريطانية في منطقة البحر الكاريبي والدولة الوحيدة التي قاتلت بريطانيا لكي تظل بريطانية. وقد صُنفت أنغويلا، باعتبارها إقليماً بريطانيا فيما وراء البحار، على أنها التزام احتمالي على المملكة المتحدة. وأسفر هذا التوصيف السلبي والافتقار إلى الوعي بشأن الإقليم داخل حكومة المملكة المتحدة ولدى الجمهور، عن انتهاكات للديمقراطية تجاه أنغويلا وسلوك غير لائق ناتج عن جهل محض.

8 - وأضافت قائلة إنه، رغم اختلاف حكومتي أنغويلا الحالية وقبل الأخيرة في الموقف إزاء إنهاء الاستعمار، تقر كلا الإدارتين بأن المسألة في أيدي شعب الإقليم. وقد فت المملكة المتحدة بواجبها تجاه أنغويلا في أعقاب إعصار إيرما. بيد أنه أصبح من الواضح أن كبار السياسة في المملكة المتحدة لا يدركون موقف الأقاليم فيما يتعلق بميزانية المعونة الدولية الخاصة بالبلد، مما يعكس عدم التفاهم بشأن مركزها. وهكذا تبين للعالم مرة أخرى الإهمال التاريخي الذي تعاني منه أنغويلا، حيث يعتمد الإقليم على الجزر المجاورة للحصول على الدعم في الخدمات العامة الرئيسية، رغم الأشواط الكبيرة التي قُطعت منذ ثورة أنغويلا قبل 50 عاماً. ومن المحتمل أيضاً أن تشهد الحالة في الجزيرة مزيداً من الحن بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتغير المناخ.

9 - ورأت أن من غير المقبول ألا يتمكن شعب أنغويلا، كمواطنين بريطانيين، من التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها أقرانهم في المملكة المتحدة بعد 369 سنة من العلاقة مع هذا البلد، قضى شعبها نصفها تحت نير الاسترقاق. وفُرض على المسؤولين المحليين المنتخبين ديمقراطياً

مسألة بوليفيزيا الفرنسية (A/C.4/74/2) و (A/C.4/74/2/Rev.1)

15 - السيد فريتش (رئيس بوليفيزيا الفرنسية): قال إن بوليفيزيا الفرنسية بلد مستقل يتألف من 118 جزيرة ينتشر سكانها البالغ عددهم 270 000 نسمة في إقليم تبلغ مساحته مساحة أوروبا. ويوجد في كل جزيرة من الجزر المأهولة البالغ عددها 80 جزيرة مركز صحي ومدرسة ومبنى لإدارة الجزيرة، ويتمتع جميع السكان بتغطية تأمينية. وقد مولت حكومة بلده، بمساعدة قدمتها الدولة الفرنسية، الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية التي تغطي البلد بأسره.

16 - وأضاف قائلاً إن بوليفيزيا الفرنسية أجرت، في أيار/مايو 2018، انتخابات عامة فاز فيها حزبه المؤيد للحكم الذاتي بأغلبية تمثل ثلثي المسؤولين المنتخبين في الجمعية التشريعية. وقد انُخب هو ديمقراطياً ليشغل ولاية أخرى مدتها خمس سنوات. أما الحزب المؤيد للاستقلال فقد حصل على نسبة 23,1 في المائة من مجموع الأصوات. ففوزه في الانتخابات يشهد على إرادة الشعب البوليفيزي في الاحتفاظ بالإطار المؤسسي لبوليفيزيا الفرنسية وعدم اهتمامه بأن تصبح مستقلة، وهو واقع يجب أن تقبله اللجنة دون إصدار أحكام.

17 - وتابع قائلاً إن البوليفيزيين ممثلون في كل قطاع من قطاعات المجتمع البوليفيزي الفرنسي ويديرون البلد بفعالية، حيث إن السكان الأصليين يمثلون نسبة 80 في المائة من عدد سكانه. فبوليفيزيا الفرنسية ليست مستعمرة بأي شكل من الأشكال؛ ولا تعاني من الاضطهاد. ولم يتمكن الحزب المؤيد للاستقلال ببساطة من إقناع السكان بمزايا برنامج الانفصالي. فالاستقلال ليس حلاً سحرياً؛ فقد يناسب بعض البلدان ولا يناسب أخرى. وعلاوة على ذلك، فهو ليس الوسيلة الوحيدة لصون كرامة الشعب أو رفاهه اللذين يعتمدان بدلاً من ذلك على أولويات أساسية مثل الحصول على التعليم والصحة والثقافة، بالإضافة إلى حسن قيادته.

18 - واستطرد قائلاً إن مثل الإذعان لإرادة الأقلية المؤيدة للاستقلال كممثل الابن الضال الوارد في الإنجيل، مع فرق هام يتمثل في عدم إمكانية التراجع. وليس من اختصاص الأمم المتحدة أن تفرض الرغبة في الاستقلال على شعبه الذي اختار ديمقراطياً أن يظل بلداً متمتعاً بالحكم الذاتي ضمن جمهورية فرنسا. وبما أنه لا يحسن إبقاء بوليفيزيا الفرنسية مدرجة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فإنه يطلب رسمياً أن ترفع الجمعية العامة اسم بلده من تلك القائمة. واحتتم بأن دعا أيضاً زملاءه الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ إلى دعم موقفه؛ فلن يكون من المنطقي تصنيف

والنجاح وإتاحة الفرص في الأقاليم، وعدم إساءة استخدام موقف الهيمنة الذي تفقه. وأردفت قائلة إن مسألة إنهاء الاستعمار لا تتعلق بخيارات مطلقة بل إنها مسألة تطور. بيد أنه، إذا لم تشجّع فرصة تعزيز هذا التطور، سيظل مواطنو أنغويلا البريطانيون من الدرجة الثانية تجاه مجموعة نظرائهم في المملكة المتحدة وسكان الأقاليم الأخرى الذين تربطهم بالدولة ذات السيادة روابط اجتماعية واقتصادية أقوى.

13 - وأضافت أنه لا ينبغي أن تُضطر دولة ما، باختيارها أن تظل إقليمياً غير متمتع بالحكم الذاتي، إلى تقليل الحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان لشعبها، إلا أن أنغويلا تجد نفسها في هذا الوضع في الوقت الراهن. فالمستعمرات الجزرية المعرضة لخطر الفناء قبل حلول موسم الأعاصير لديها مخاوف مشروعة من فقدان الدعم المالي المقدم من الدولة ذات السيادة، وهو دعم تعتمد عليه للانعاش. وتقييد الحصول على الدعم المقدم من العالم الخارجي يترك الأقاليم رهينة لارتباطها بالدولة القائمة بالإدارة. وأوضحت أن هذه العلاقة، بالنسبة لأنغويلا، تتجاوز الشواغل المالية، وتشمل قرابة أربعة قرون من التراث والثقافة والقيم المشتركة. غير أن من المؤسف أن العلاقة ليست علاقة مواكبة للعصر ولا علاقة تحترم مواطني أنغويلا في جميع الحالات.

14 - وشجعت اللجنة على اعتبار إنهاء الاستعمار عملية تدرجية، والنظر رسمياً في تصنيف مراحل هذا التدرج نحو الاستقلال، وتقبل عدم قابلية الاستقلال للتطبيق في بعض الحالات. وقد نتاح للأقاليم آلية تمويل خارج سيطرة الدولة ذات السيادة يمكن أن تسهم فيها الأطراف الثالثة، لدعم انتقال الأقاليم نحو الاستقلال. ويمكن أن تُتاح لسكان الأقاليم برامج مستدامة للتوعية وبناء الثقة، توفر منبرا غير متحيز يمكنهم من اتخاذ قرار بشأن إنهاء الاستعمار دون الخضوع للنفوذ السياسي أو الشعور بالخوف. وينبغي مراجعة ممارسة مواطني الأقاليم لحقوق الإنسان، وإطلاع الدول ذات السيادة في الجمعية العامة على أي أوجه قصور. وأكدت أن هذا المنتدى من شأنه أن يمنع الدول من تجنب المسائل الهامة، مما يساعد في الحالات التي يتمتع فيها بعض الأقاليم بمعاملة أفضل مقارنة بغيرها، ويكشف عن التحيز العنصري وغيره من أشكال التحيز. وينبغي للجنة أيضاً أن تكفل ألا يمثل الأقاليم أمام المنظمة سوى المصادر الموثوق بها التي تقرها تلك الأقاليم. وأخيراً، قالت إن البلاغات أو البيانات الأخرى الصادرة عن الدولة ذات السيادة لا ينبغي قبولها باعتبارها شاملة تماماً، نظراً لأن المنافسة، في حالة الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار، قد تؤدي إلى طغيان أصوات القلة على أصوات الآلاف.

في حين تنفذ حكومة بولنيزيا الفرنسية استراتيجية تهدف إلى تمكين البولنيزيين من الاستفادة من مواردهم الطبيعية. وتقدم الشراكة القائمة مع الحكومة الفرنسية الدعم اللوجستي اللازم للبولنيزيين الفرنسيين لممارسة السيادة على مياههم ومواردهم وإقامة مشاريع تجارية محلية.

21 - **السيدة تيتوانوي** (عضوة مجلس الشيوخ الفرنسي وعضوة جمعية بولنيزيا الفرنسية): قالت إن التجارب النووية جزء من تاريخ بولنيزيا الفرنسية. ومن أجل الماضي قداما، سيتعين على الإقليم أن يتجاوز ذلك التاريخ وألا يستنكف عن مساءلة الدولة الفرنسية عن دورها فيه. ويشكل اعتراف الحكومة الفرنسية بآثار التجارب النووية في التشريعات التي سنتها مؤخرا، خطوة هامة إلى الأمام ويضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم. وقالت إنها، في إطار الجهود الرامية إلى تعويض المصابين بالأمراض الناجمة عن الإشعاع، دعت شخصا إلى إدخال تعديلات على قانون مورين لعام 2010. ونتيجة للإصلاحات التشريعية، اتخذت تدابير للاستجابة بفعالية لمطالبات الضحايا، وزاد كثيرا عدد الأشخاص المعترف بهم كضحايا للتجارب النووية يحق لهم الحصول على تعويض. وقد أتت هذه المبادرة الناجحة ثمرة حوار شفاف أُجري مع الحكومة الفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل فرنسا إجراء عمليات رصد بيئي لمواقع التجارب النووية القديمة في موروروا وفانغاتوفا. وقد مكّن نقل موقع عسكري رئيسي تملكه فرنسا إلى بولنيزيا الفرنسية في عام 2018 حكومة بلدها من إقامة نصب تذكاري يعود إلى الحقبة النووية بالتعاون مع الحكومة الفرنسية، في محاولة لتثقيف الشباب البولنيزي الفرنسي بشأن تاريخهم. واختتمت قائلة إن رئيس الجمهورية الفرنسية سيزور الإقليم في عام 2020 لتأكيد التزام بلده تجاه المجتمع الذي أسهم إسهاما كبيرا في قوته النووية وللوفاء بالتزامه بالتعويض عن الأضرار الاقتصادية والبيئية والصحية التي لحقت بالإقليم.

22 - **السيد بيهاتاي** (كنيسة ماووهي البروتستانتية): قال إن تجارب الأسلحة النووية تشكل أحد أفظع الأعمال التي ارتكبت ضد البشرية على الإطلاق. فشعبه ما زال يكتوي بنيران الآثار المترتبة على التجارب البالغ عددها 193 تجربة في الغلاف الجوي وتحت الأرض التي أجرتها فرنسا في وطنه بين عامي 1966 و 1996. وكان أثر هذه التجارب معادلا لأثر تفجير 720 قنبلة من النوع الذي أُلقي على هيروشيما في الغلاف الجوي لبلده و 210 منها تحت الأرض.

بولنيزيا الفرنسية كإقليم ينتظر إنهاء الاستعمار، لأنها عضو كامل العضوية ومتساو في المنتدى إلى جانب بلدان أخرى.

19 - **السيد روهفريتش** (نائب رئيس بولنيزيا الفرنسية): قال إن 77 في المائة من البولنيزيين أعربوا بوضوح، في الانتخابات المحلية التي جرت في بولنيزيا الفرنسية في أيار/مايو 2018، عن رغبتهم في الحفاظ على الروابط بين الإقليم وجمهورية فرنسا، وذلك بالتصويت لصالح القوائم الانتخابية التي أيدت مركز الإقليم كجزء من فرنسا. وأضاف أن الأولوية ينبغي أن تُعطى للتصدي لمختلف التحديات الجغرافية والإنمائية وغيرها من التحديات التي تواجهها بولنيزيا الفرنسية - وهي إقليم معزول ومتناثر على مساحة تبلغ 5,5 ملايين كيلومتر مربع - وليس إصدار حكم على تاريخ القوى العظمى. وسيدعم الحضور المعطاء والمطمئن لفرنسا بولنيزيا الفرنسية في هذا المسعى، ولا سيما في وقت يستمر فيه تغير المناخ الذي تسببت فيه أساسا الدول الصناعية استمرارا لا رادع له. وأردف قائلا إن عدد القرارات الدولية ما فتئ يزداد ولكنها لا تُنفذ، والمناقشات تحتدم حول المستويات المقبولة لاحتراق الأرض في وقت تجاهد فيه أمم مثل أمته من أجل إيجاد حلول ملموسة لارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض البحيرات اللذين يهددان ظروفها المعيشية. وفي مثل هذه الظروف، فإن المناقشات المصطنعة بشأن إنهاء استعمار بولنيزيا تمثل مسألة تافهة لدى الغالبية العظمى من البولنيزيين في وقت يجدون فيه مستقبل جزرهم في مهب الرياح، ولا يزال فيه احتمال أن يبتلعها المحيط الذي يرتفع منسوبه احتمالا حقيقيا. ودعا، بوصفه عضوا منتخبا انتخابا ديمقراطيا في حكومة بولنيزيا الفرنسية، إلى دعم حق شعبه في تقرير المصير بطريقة تحترم التصويت الديمقراطي للبولنيزيين، الذين رفضوا على نطاق واسع خيار الانفصال عن جمهورية فرنسا.

20 - **السيد موري**: قال متحدثا بصفته مالك سفينة صيد وأحد قدامى الصيادين المتمرسين في قطاع مصائد الأسماك، إن بعض الانفصاليين البولنيزيين الفرنسيين يحاولون إقناع اللجنة بأن الدولة الفرنسية تصادر موارد الإقليم الطبيعية لمصلحتها الخاصة. بيد أن صناعة صيد الأسماك المملوكة والمشغلة محليا في بولنيزيا الفرنسية تحظى بشهرة عالمية ومواردها محمية، والعمل في المنطقة الاقتصادية الخالصة مقصور على الأعمال التجارية البولنيزية. وأضاف أن الدولة الفرنسية تقدم، من جانبها، الدعم للاستثمارات التي تقوم بها الشركات البولنيزية من خلال خطط الإعفاء الضريبي، وتساعد بولنيزيا الفرنسية على رصد منطقتها الاقتصادية الخالصة الشاسعة،

26 - وتابع قائلاً إنه ليس من المستغرب أن تقدما محدودا قد أحرز صوب الإنهاء الحقيقي للاستعمار، على عكس مجرد إصلاح الاستعمار وتحديثه من خلال المحاولات الرامية إلى تبريره، مما يلقي بظلال كثيفة من الشك على مدى ما تمتلكه المنظمة من إرادة سياسية للاضطلاع بولايتها المتعلقة بإنهاء الاستعمار. والواقع أن عدم تنفيذ الإجراءات التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة يهدد باختزال المناقشة في مجرد تبادل للآراء بين أولئك الذين يعترفون بالطبيعة الحقيقية للاستعمار المعاصر وأولئك الذين اختاروا التوافق معه. غير أن الغرض من هذه العملية ليس التعبير عن آراء متباينة، وإنما إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لفحص مدى الحكم الذاتي الحقيقي في الأقاليم.

27 - ولذلك فإن تنفيذ الولاية ما زال يمثل التحدي الرئيسي مع اقتراب نهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. واختتم بالقول إن إعادة إدراج ماؤوهي نوي في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام 2013 كانت لحظة تاريخية تحققت وسط توقعات كبيرة بأن تفي الأمم المتحدة بوعودها. وأشار إلى أنه لا يزال متفائلاً بأن الولاية ستنفذ مهمة وإرادة سياسية متجددتين من أجل التقدم بالإقليم نحو التمتع بالقدر الوافي من الحكم الذاتي على أساس العدالة والمساواة في الحقوق.

28 - السيدة تايروا (الاتحاد المسيحي لشباب بولينيزيا): رحبت بالصيغة المعدلة للفقرة الواردة في قرار اللجنة الخاصة لعام 2019 بشأن إقليم ماؤوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية (A/AC.109/2019/L.24)، الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الآثار الكاملة للتجارب النووية الفرنسية في ماؤوهي نوي، فقالت إن المعلومات المستكملة التي طُلب إلى الأمين العام تقديمها باستمرار ينبغي أن تكون في التقارير المقبلة أكثر إسهاباً منها في التقريرين السابقين. وفي تموز/يوليه 2019، هرع أكثر من 2 000 شخص إلى شوارع عاصمة ماؤوهي نوي لإحياء ذكرى أول تجربة نووية فرنسية أجريت في الإقليم، مما يشير إلى أن لدى شبابها وعياً قوياً بالإرث النووي الفرنسي.

29 - واستطردت قائلة إن الفقرة الواردة في القرار التي أحاطت فيها اللجنة الخاصة علماً بالجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة فيما يتعلق بالاعتراف بضحايا التجارب النووية وتعويضهم تتعارض مع السياسة الفعلية للدولة القائمة بالإدارة التي تقول بفضالة المخاطر وضالة التعرض، مما يحذر من الاعتراف والتعويض بدلاً من تعزيزهما. وفي هذا الصدد، قالت إن تقارير الأمين العام المقبلة ينبغي أن تستند

23 - ومضى يقول إن التداعيات الممتدة من جيل إلى جيل لا تزال، بعد مرور عشرين عاماً، تشكل تحدياً لصحة شعبه ورفاهه، حيث إن سوء التعامل الحالي مع النفايات النووية الناجمة عن التجارب يشكل خطراً ممتداً له أبعاد هائلة على المنطقة بأسرها. ومنذ عام 2013، اعتمدت الجمعية العامة مجموعة من القرارات اعترفت فيها بضخامة الآثار الصحية والبيئية للتجارب النووية التي أجرتها الدولة القائمة بالإدارة في إقليمه خلال تلك الفترة. كما أحاطت فيها علماً بتقرير الأمين العام عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار المترتبة على التجارب، وطلبت المداومة على تقديم معلومات عن الجديد بشأن الآثار المذكورة. واسترسل قائلاً إن العديد من مقدمي الالتماسات الذين تكلموا أمام اللجنة في عام 2016، أعربوا عن قلقهم العميق إزاء عدم كفاية التقارير، التي مثلت مجرد تجميع للردود الواردة من وكالتين من وكالات الأمم المتحدة، لا يتضمن معالجة تذكّر للمسألة.

24 - واستطرد قائلاً إن كنيسة ماؤوهي البروتستانتية وجهت، في تشرين الأول/أكتوبر 2018، رسالة إلى المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً، بهدف الكشف عن مختلف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان لشعب ماؤوهي نوي التي ارتكبتها الدولة القائمة بالإدارة أثناء فترة التجارب النووية وبعدها. وأعرب عن أسفه لعدم إدراج الرسالة حتى الآن في ورقة العمل المتعلقة بمسألة بولينيزيا الفرنسية التي أصدرتها أمانة اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وطلب نشر الرسالة بوصفها وثيقة رسمية.

25 - السيد بهاغوان (مؤتمر كنائس المحيط الهادئ): قال إن التشريع الاستعماري الذي يحكم ماؤوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية يكفل السلطة الانفرادية الكاملة للدولة القائمة بإدارة الإقليم على موارده الطبيعية، في انتهاك لحقوق شعب ماؤوهي. ومن الأمثلة على هذه الانتهاكات موضوع تحليلات الخبراء المستقلين التي لها أهمية أساسية في توعية هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بالتحديات التي تواجهها الأقاليم وعدم كفاية تنفيذ ولاية إنهاء الاستعمار. وأضاف أن هذه التحليلات المستقلة تفصل الحقائق عن الدعاية السياسية التي تهدف إلى إضفاء شرعية لا مبرر لها على نماذج الحكم الاستبغابية المعاصرة، من قبيل الحكم الذاتي الوهمي الذي تمارسه إداريا حكومة بولينيزيا الفرنسية المنتخبة.

33 - السيدة هينامورا كروس (شركة نكهات فيما Société Les Saveurs du Vaima): قالت إنها حضرت أمام اللجنة للتعهد بالجرميتين ضد الإنسانية اللتين ارتكبتهما فرنسا في بولينيزيا الفرنسية، وهما إجراء التجارب النووية وتحميل شعب الإقليم تكاليف علاج الأمراض الناجمة عن تلك الأنشطة. فقد ابتليت قريباتها بأمراض مرتبطة بالغدة الدرقية، وجرى تشخيص إصابتها هي بسرطان الدم قبل ست سنوات. والشكوى التي قدمها الرئيس السابق أوسكار تيمارو إلى المحكمة الجنائية الدولية في عام 2018، واتهم فيها فرنسا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بسبب تجاربها النووية في بولينيزيا الفرنسية، دفعها أخيراً إلى التخلي عن التزامها بالصمت وإلى البحث في تاريخ تلك التجارب وتداعياتها الصحية على شعبها. ومن ثم، فقد علمت أن السلطات الفرنسية قامت في الستينات بتفجير قبلة نووية حرارية أقوى 150 مرة من القنبليتين اللتين دمرتا هيروشيما وناغازاكي في عام 1945، وأعلنت بفخر أن تجاربها النووية تضع الأساس لتحقيق تقدم كبير. وشملت تداعيات هذا التقدم المزعوم حالات الإملاص والإعاقة والسرطان، التي قضت على أجيال من شعبها بالمرض والموت.

34 - السيد كوي (نقابة محامي باريس): قال إنه هو الممثل القانوني لحركة تناضل في سبيل السيادة وتقرير المصير والاستقلال والحقوق الأساسية المنصوص عليها في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان الصادرين عن الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إن الجمعية العامة كررت، في قرارات مختلفة، الإعراب عن الاقتناع بضرورة السماح لشعب بولينيزيا بجرية تقرير مركزه السياسي، مع الاعتراف في الوقت نفسه بتأثير التجارب النووية التي أجرتها الدولة القائمة بالإدارة في الإقليم، ومع الإعراب أيضاً عن القلق إزاءها. وأشار إلى أن الرئيس الحالي لبولينيزيا الفرنسية قد أعلن مؤخراً أن على الدولة الفرنسية تحمّل المسؤولية عن الآثار الصحية والبيئية لتلك التجارب؛ ووصف ردّه ذلك بأنه بمثابة اعتراف بأنه كان يكذب على شعبه بشأن تلك الآثار لمدة 30 عاماً.

35 - وبخصوص ادعاء الدولة القائمة بالإدارة بأن الأحزاب المؤيدة للاستقلال ليس لها أغلبية، فهو ادعاء باطل، بالنظر إلى أنها لم تغير موقفها منذ فوز الرئيس السابق لبولينيزيا الفرنسية، أوسكار تيمارو، بالانتخابات في عام 2004. ومنذ عام 2013، أُعيد إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وقد أدى حكم هذا الإقليم من قِبَل زعيم مؤيد للحكم الذاتي منذ عام 2014

إلى مجموعة أوسع من المنشورات التي يصدرها العلماء والمتاحة للجمهور والتي تقدم تحليلاً شاملاً لأثر التجارب النووية. فذلك سيجعل عملية المتابعة في المستقبل أكثر مصداقية مما كان ممكناً من قبل، بالنظر إلى عدم اكتمال التحليل الوارد في التقارير السابقة.

30 - السيد نيوفر (رابطة موروروا إي تاتو): قال إن الحكومة الفرنسية وضعت، في وقت قريب لا يسبق عام 2010، خطة للتعويض تتضمن بنداً يشير إلى ضالة خطر التجارب النووية. وقد أدت هذه الخطة إلى الموافقة على عدد قليل من المطالبات بالتعويض - من بين المئات - على الرغم من الارتفاع المفرط لمعدلات الإصابة بسرطان الغدة الدرقية وسرطان الدم في أوساط شعبه. وتابع قائلاً إن الغضب العام بشأن خطة التعويض دفع الجمعية الوطنية الفرنسية إلى التصويت في شباط/فبراير 2017 لإلغاء الإشارة إلى ضالة المخاطر، فإذا بها في عام 2018 تدرج إشارة إلى ضالة التعرض، عن طريق تعديل ملحق الميزانية في قانون المالية لعام 2019. وقد كان معيار انتفاء المسؤولية المنصوص عليه فيه بمثابة النص بطريقة أخرى على ضالة المخاطر.

31 - وأعرب عن الشعور الشديد بخيبة الأمل لعدم ذكر هذه التطورات الهامة في القرار المتعلق بمأووهي نوي/بولينيزيا الفرنسية، وأشار إلى أن الاستنتاجات الهامة المستخلصة من البحوث الحالية التي أجرتها الأمم المتحدة قد أُغفلت في التقريرين السابقين للأمين العام. ومن بين تلك الاستنتاجات المغفلة ما خلصت إليه لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري من أن تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي تسبب أكبر جرعة جماعية حتى الآن من مصادر الإشعاع التي يتسبب فيها الإنسان.

32 - وأضاف قائلاً إن الجمعية العامة حذفت، في قرارها 112/73، على نحو غير مفهوم فقرة المنطوق بأكملها التي كانت ستطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم معلومات مستكملة في تقريره عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية على مدار 30 عاماً، وذلك رغم الحاجة إلى تقرير أشمل. ومع ترحيبه بإعادة إدراج ذلك النص الهام في نسخة عام 2019 من القرار، فقد دُفع إلى استنتاج أن المشاورات غير الرسمية غير الشفافة مع الدولة القائمة بالإدارة هي سبب الاندفاع إلى حذف هذا النص الهام، مشيراً إلى أن الدولة القائمة بالإدارة قد دبرته، باللجوء إلى دبلوماسية استباقية المعتادة في انتهاك لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

السابق. وينبغي للأمين العام أن يستخدم مساعيه الحميدة في تشجيع تلك الكيانات على الإسهام بفعالية في تقريره، بحيث يدحض بشكل نهائي تلفيقات التجارب النووية الآمنة في ماؤوهي نوي.

39 - **تولى السيد أميدجو (الكامبيون)**، نائب رئيس اللجنة، رئاسة الجلسة.

40 - **السيدة تيفاهيتوا**: تحدثت بصفقتها الشخصية، فقالت إنها رحبت بالاهتمام بالمسألة النووية التي تؤثر على منطقتها، في البيان الصادر عن منتدى جزر المحيط الهادئ في عام 2018، والذي يشير، على وجه التحديد، إلى جزر مارشال وكيريباس. ولكن إغفال أي إشارة إلى آثار التجارب النووية الفرنسية في ماؤوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية، والبالغ عددها 193 تجربة، هو أمر غير مقبول. وما يجعل هذا الإغفال صارخا بوجه خاص أن الحكومة الاستعمارية لبولينيزيا الفرنسية مُنحت عضوية كاملة في منتدى جزر المحيط الهادئ. وينبغي إدراج التحديات المرتبطة بالتجارب النووية الفرنسية في ماؤوهي نوي في أي تقييم إقليمي. واستدركت بالإعراب عن الترحيب بالدعوة الواردة في البيان إلى تجري هيئة مناسبة تقييما لمسألة التلوث في منطقة المحيط الهادئ.

41 - **السيدة ميرسييه** (رابطة فارتيا آ تيفانوا): قالت إن الدولة القائمة بالإدارة في بولينيزيا الفرنسية لم تقم بإحالة المعلومات المتعلقة ببولينيزيا الفرنسية/ماؤوهي نوي إلى الأمم المتحدة، في انتهاك صارخ للمادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وترفض الحكومة الفرنسية بكل بساطة قبول القرار الذي اتخذته الجمعية العامة، في عام 2013، بإعادة إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومع ذلك، لا تزال فرنسا ترمي إلى التأثير على القرارات المتعلقة ببولينيزيا الفرنسية عن طريق دعوة حلفائها الدبلوماسيين إلى تقديم تعديلات على مشاريع القرارات، ابتغاء تحسين صورة الدولة القائمة بالإدارة.

42 - وقالت إنه ليس من المستغرب أن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لم تصبح أقصر، بالنظر إلى أن الدول القائمة بالإدارة مثل فرنسا ترفض الوفاء بالتعهدات التي قطعتها بالتعاون مع الأمم المتحدة على تحقيق إنهاء الاستعمار في الأقاليم. كما أن الإصلاحات الاستعمارية لما يسمى "قانون الحكم الذاتي" لا تعالج اختلال توازن القوى الذي لا يزال يميز مركز بولينيزيا الفرنسية/ماؤوهي نوي كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي. وعلاوة على ذلك، فإن السلطة الأحادية الجانب التي تمارسها الحكومة الفرنسية يؤيدها قانون الانتخابات الفرنسي، مما يضمن بقاء الحزب السياسي العميل لها في السلطة. وأي محاولة لإقناع الدول الأعضاء بمشروعية الاستعمار الحديث هي محاولة

إلى خلق وضع غير مقبول. وقال إنه يمكنه أن يشهد على أن فرنسا تقوّض قانونها الدستوري نفسه من أجل تفويض أعمال الرئيس السابق، وأعمال جميع من يكافحون من أجل تقرير المصير. وخلص إلى القول إنه لا مبرر لعدم احترام القانون الدستوري فيما يتعلق بالشعب البوليني.ز.

36 - **السيد جيروس** (مجموعة تافيني هويراتيرا داخل جمعية بولينيزيا الفرنسية): قال إن آثار التجارب النووية التي أجرتها فرنسا في منطقة المحيط الهادئ، والتي تمتد من جيل إلى جيل، لم تعالج بعد. وعلى مدى العقود السبعة الماضية، أقر الأمين العام بالخسائر الفادحة الناجمة عن التجارب النووية التي أجريت في مختلف أنحاء العالم، والبالغ عددها 2 000 تجربة نووية. وأضاف قائلاً إن الدولة الفرنسية وعملاءها، بمن فيهم الرئيس الحالي لبولينيزيا الفرنسية، اعترفوا علنا بأنهم كذبوا على شعب الإقليم بشأن أخطار تلك التجارب. ولذلك، ليس من المستغرب أن يسارع الرئيس إلى تدبير أمر حذف التقرير السنوي للأمين العام والمتعلق بنتائج التجارب النووية الفرنسية من القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في عام 2018، كما أنه ليس بمستغرب أن تقوم الدولة الفرنسية بتدبير مؤامرة لتهميش زعيم الطرف المناادي بالسيادة، وإسكات محطة إذاعية محلية مناهضة للتجارب النووية.

37 - **السيدة فالتينا كروس** (مدينة تيفا إي أوتا، تاهيتي): قالت إن محاولة الرئيس الاستعماري لماؤوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية بتقديم صورة لشعب ماؤوهي نوي على أنه مسرور بمساهمته في البرنامج النووي الفرنسي هي محاولة بغیضة. وأضافت أن شعبها كان، دون أن يعلم، بمثابة فأر تجارب للتجارب النووية الفرنسية لمدة 30 عاما، وبالتالي كان ضحية لأكاذيب فرنسا والأطراف المحلية المتعاونة معها، بما فيها الرئيس الحالي. وفي الواقع، فإن الشروط التي فرضها الفرنسيون على التعويض الممنوح لضحايا التجارب النووية أسفرت عن رفض جميع المطالبات، باستثناء عدد قليل منها. ولذلك، أعربت عن تفاؤلها بأن الصياغة المتعلقة بدور للأمين العام في مجال الرصد بشأن المسألة النووية قد استُعيدت في نسخة عام 2019 من قرار الجمعية العامة المتعلقة بماؤوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية.

38 - وأعدت تأكيد طلبها بأن يكون تقرير الأمين العام أكثر موضوعية بكثير من التقارير المقدمة في الدورات السابقة. فقد ظلت مكاتب الأمانة العامة المعنية بالمسائل العلمية، بشكل يدعو إلى القلق، محجمة عن المساهمة بتحليل مفصل لإدراجه في التقرير

شعبها زيادة تأخير عملية تقرير المصير، التي ينبغي أن تؤدي إلى حكم ذاتي ناجز، بدلا من الإيهام الحالي به.

46 - وأضافت أن تنفيذ الولاية المنوطة بالجمعية العامة لإنهاء الاستعمار من خلال الإجراءات المنصوص عليها في قراراتها هو أمر بالغ الأهمية. كما أن الدولة القائمة بالإدارة ملزمة قانونا بتقديم المعلومات المتعلقة ببولينيزيا الفرنسية بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وهي تنتهك هذا الالتزام، مطمئنة إلى أنها في مأمن من العقاب. واقترحت أن تقوم الجمعية العامة بتعزيز صياغة قراراتها لدى طلبها الوفاء بتلك الالتزامات، بما يعكس ويدين عدم امتثال الدولة القائمة بالإدارة.

47 - السيد شايو: تكلم بصفته الشخصية، فقال إنه، بعد مضي ما يقرب من 20 عاما على دعوة الجمعية العامة إلى وضع برامج عمل لفرادى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لا يزال يوجد نقص واضح في المساءلة على تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار. والهدف من العقود الدولية الثلاثة للقضاء على الاستعمار هو تركيز الاهتمام على عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأعرب عن خيبة الأمل لعدم اضطلاع منظومة الأمم المتحدة بمسؤوليتها عن تنفيذ أيسر الإجراءات، التي تم التكليل بها مرارا وتكرارا، على مدار عقدين من الزمن. ومن غير الواضح أيضا سبب عدم إدراج موارد لبرامج العمل تلك في ميزانية الأمم المتحدة. ويجب أن تكون الإرادة السياسية للدول الأعضاء كافية لكفالة أن تُعكس الولايات بدقة في الميزانية، بحيث يُرصد مباشرة بين الإجراءات المتخذة في قرارات إنهاء الاستعمار وبين تخصيص الموارد. ومضى يقول إن وضع برنامج عمل على أساس كل حالة على حدة لماؤوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية سيمكّن الدول الأعضاء من اكتساب نظرة ثاقبة قيمة عن الوضع الفعلي في الإقليم، بما يفصل بين الرأي والواقع فيما يتعلق بالوضع الاستعماري السائد، ويمهد الطريق إلى عملية حقيقية نحو تقرير المصير.

48 - السيد ستانلي كروس (نقابة المحامين في باييتي - تاهيتي): قال إن فرنسا تتقاعس دوما عن الاعتراف بإعادة إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وهي تواصل السعي إلى التلاعب بصياغة القرار ذي الصلة من خلال أطراف ثالثة. وأضاف أن المناورات المبهمّة التي تنتهجها الدولة القائمة بالإدارة تعني أنها تستطيع أن تمارس نفوذها دون الاضطرار مطلقا إلى الانخراط في عملية إنهاء الاستعمار في الأمم المتحدة بشكل رسمي.

مخزية. وأضافت أنه ما من داع إلى مواصلة المناقشة؛ فالوقت قد حان لاتخاذ إجراءات ملموسة ابتغاء إحراز تقدم نحو إنهاء الاستعمار.

43 - السيدة أنغر - هوي (رابطة التايكوندو الرياضية في تاهي): قالت إن ماؤوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية ليس لديها سوى حكم ذاتي إداري، وليس لديها سلطة سياسية فعلية. وعلاوة على ذلك، فحتى ذلك الحكم الذاتي الإداري يمكن أن تنقضه الدولة القائمة بالإدارة من جانب واحد، في أي وقت من الأوقات، ولأي سبب من الأسباب. وبالتالي، لا يمكن، بأي حال من الأحوال، وصف ماؤوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية بأنها متمتعة بالحكم الذاتي، لأن السلطة الفعلية لا تزال في أيدي السلطة القائمة بالإدارة، وهي الدولة الفرنسية، التي تمارس تلك السلطة من خلال فرض القوانين واللوائح الفرنسية من جانب واحد. ووصفت التغييرات في ترتيبات الحكم التي تتخذها الدولة القائمة بالإدارة من جانب واحد تحت ستار "التحديث" بأنها ليست، في حقيقة الأمر، سوى تغييرات في الشكل لا في المضمون. وعلاوة على ذلك، فإن قرار الجمعية العامة 265/67 اعترف بمركز بولينيزيا الفرنسية على أنها إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، بالمعنى المقصود في ميثاق الأمم المتحدة.

44 - السيد فيلار (مجموعة تافيني هويراتيرا): قال إن رئيس بولينيزيا الفرنسية أحال تقرير منتدى جزر المحيط الهادئ بشأن الانتخابات العامة لعام 2018 في بولينيزيا الفرنسية إلى اللجنة الخاصة عبر رسالة تكشف كلاً من التحيزات وأوجه عدم الاتساق الصادرة عن الرئيس. فهو لم يشر، في رسالته، إلى استنتاج رئيسي للتقرير، وهو أن الحزب الحاكم الرئاسي الحالي وصل إلى السلطة جراء عملية غير ديمقراطية منحه تلقائيا 19 مقعدا تكميليا في جمعية بولينيزيا الفرنسية. وكان الذي وضع ذلك المخطط هو الدولة القائمة بالإدارة، التي تمارس السلطة الكاملة على النظام الانتخابي، مما يقوّض قوى تقرير المصير الحقيقي في بلده. وعلاوة على ذلك، أوصى التقرير بتغيير التوزيع غير المتكافئ إلى نظام عادل، لا يُمنح فيه للحزب الحاكم أية ميزة غير مستحقة. وختتم مداخلته بالقول إن الحكم الذاتي المفترض للإقليم هو وهمٌ يرقى إلى مستوى نظام التبعية، تحت ستار ما يسمى بالحكم الذاتي.

45 - السيدة باي (مكتب فوشيه - باي لعلم الأنساب): قالت إن ما يسمى "بالسلطات السياسية الديمقراطية" تعمل، عن عمد، على تضليل شعبها وتضليل المجتمع الدولي من خلال وصف نظامها بأنه شكل مشروع من أشكال الحكم الذاتي. ولم يُعد في مصلحة

الفرنسية. كما أن القرارات ذات الصلة الصادرة عن محكمة العدل الدولية أكدت أن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي المالكة الشرعية لمواردها الطبيعية. وختمت بالقول إن عدم مشاركة الدولة القائمة بالإدارة في أعمال اللجنة بشأن مسألة بولينيزيا الفرنسية، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، يحول دون تقييم امتثالها للقانون الدولي أو عدمه، مما يؤكد بجلاء ملكية شعوب تلك الأقاليم لتلك الموارد.

53 - **السيدة نايا** (رابطة Naia a Naia): قالت إن التجارب النووية الفرنسية التي أجريت بين عامي 1966 و 1996 قد فرضت على السكان كنتيجة مباشرة للاستعمار، وعلى الأمم المتحدة أن تأخذ في الاعتبار الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بحق شعبها. وأعربت في ذلك الصدد، عن ترحيبها بالجهود التي تبذلها لجنة القانون الدولي بشأن مشاريع موادها المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية. وأضافت قائلة إن الرئيس السابق لبولينيزيا الفرنسية قدم مؤخرا بلاغا إلى المحكمة الجنائية الدولية بشأن الممارسات التي تشكل هذه الجرائم، بعد العقود الثلاثة من التجارب النووية الفرنسية على أراضي إقليمها. ومع ذلك، فلا ترد إشارة إلى ذلك البلاغ في مشروع القرار المتعلق بمسألة بولينيزيا الفرنسية. وليس من الواضح سبب عدم أخذ الأمم المتحدة هذه التطورات في الاعتبار، ولعل ذلك يرجع إلى ضغوط مارسها الدولة القائمة بالإدارة من وراء الكواليس. وقالت إن أفعال فرنسا هي أفعال دولة من دول الاستعمار الحديث ترفض المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة. ودعت الرئيس الفرنسي إلى احترام ادعاءاته بأن الاستعمار جريمة.

54 - **السيدة تاما** (رابطة مستأجري مساكن إيربما الاجتماعية): قالت إنه منذ إعادة إدراج بولينيزيا في أيار/مايو 2013، طلب مقدمو الالتماسات مرارا وضع برنامج عمل، وهو النهج المعترف به والصادر به تكليف في عملية إنهاء الاستعمار. ولذلك فمن المؤسف أنه لم يرد ذكره في القرار المقدم إلى اللجنة الرابعة؛ وينبغي إدراج تلك الولاية في قرار دورة عام 2020.

55 - وأردفت قائلة إن الخطوط العريضة لبرنامج العمل قد وُضعت، وبها تم تحديث للإجراءات التي سبق أن اعتمدها الجمعية العامة لتشمل تحليلا متعمقا للعلاقة التبعية بين الإقليم والدولة القائمة بالإدارة؛ وبرنامجا للتنقيف العام؛ وبعثة زائرة رسمية من اللجنة الخاصة؛ وعملية لتقرير المصير تفضي إلى الانتقال إلى السيادة الكاملة. ويجب

49 - وأردف قائلا إنه يمكن الشروع في برنامج عمل ماؤوهي نوي بمشاركة الدولة القائمة بالإدارة أو من دونها، منذ البداية، وهو أفضل سبيل للمضي قدما بعملية لتقرير المصير تؤدي إلى إنهاء الاستعمار بشكل حقيقي. وأشار إلى أن عدم وجود هذه البرامج لا يزال يجد من المعلومات والتحليلات اللازمة للدول الأعضاء من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة، مما يؤدي إلى إبطاء وتيرة التقدم، وهو ما يتضح من سجل إنهاء الاستعمار على مدى العقود الثلاثة الماضية. وعلاوة على ذلك، فإن "السلطات السياسية الديمقراطية"، كما تصف نفسها، تعمل أحيانا على استغلال الافتقار إلى التحليل من أجل الدفع صوب إضفاء الشرعية على تصورها للاستعمار.

50 - **السيدة كرولاس** (مدينة فاءا - تاهيتي): قالت إن إنشاء المطار الدولي في خمسينيات القرن الماضي قد جعل من مدينة فاءا القاعدة الخلفية للتجارب النووية، مما أدى إلى عرقلة الوصول إلى البحر، وإلى إقامة مناطق عسكرية، وزيادة التلوث الضوضائي الناجم عن حركة الملاحة الجوية، وإلى حدوث فيضانات متكررة. وحدث أيضا نزوح كبير لأسر من الجزر، استخدمت في العمل في مجال التجارب الذرية الفرنسية، مما أدى إلى تشكل أحياء معزولة، وإلى انعدام واضح للرعاية الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، ففي حين تبني الحكومة الفرنسية فوائد اقتصادية كبيرة من عمليات إجراء التجارب النووية، ومن المطار والمجال الجوي، فإن سكان الجزر لا يحصلون على شيء.

51 - وبعد عدة عقود من السعي، أُعيد، في عام 2013، إدراج بلدها في قائمة البلدان التي لم يتم بعد إنهاء استعمارها؛ وتم، في عام 2016، الاعتراف بالسيادة الدائمة لشعبها على موارده الطبيعية؛ وقُدّم بلاغ إلى المحكمة الجنائية الدولية، في عام 2018، بشأن قضية لجريمة ضد الإنسانية. ومع ذلك، لا يزال شعبها يعاني، بعد أكثر من ثلاثة عقود من الأكاذيب، كضحايا للتجارب النووية وآثارها، كما يعاني من نظام تعليمي غير ملائم ومن تفاوت اجتماعي وبطالة واستغلال.

52 - **السيدة هيما تا إستانال** (رابطة الوكلاء المجتمعيين ببلدية فاءا): قالت إن الجمعية العامة اعترفت، في قرارها 120/71 و 112/73، بالحق غير القابل للتصرف لشعب بولينيزيا الفرنسية في ملكية موارده الطبيعية والسيطرة عليها والتصرف فيها، بما في ذلك الموارد البحرية والمعادن المغمورة، وحثت الدولة القائمة بالإدارة على ضمان السيادة الدائمة لشعبها. وأضافت قائلة إن القرار السنوي بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار ينطبق على جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك ماؤوهي نوي/بولينيزيا

ونفوذاً جيوسياسياً مهماً. وأشار إلى أن أحكام تلك الاتفاقية توسع نطاق سيادة الدولة القائمة بالإدارة لتشمل المجال الجوي فوق المنطقة الاقتصادية الخالصة للإقليم. وفي هذا الصدد، فرضت الحكومة الفرنسية ضريبتين: رسم يُفرض على كل شركات الطيران التي تعبر طائراتها المجال الجوي، وضريبة مطار تحسّل من كل تذكرة للدخول إلى ماؤوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية أو السفر منها.

61 - السيد سالمون (رابطة تاماري بيرياتو): قال إن فرنسا تتمتع بمصدر هام للدخل منذ السبعينيات من برنامجها الفضائي في غيانا الفرنسية. وفي الوقت نفسه، عُثِر في بولينيزيا الفرنسية على كمية كبيرة من الموارد الطبيعية المعدنية ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة لماؤوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية. وتخضع ملكية تلك الموارد والسيطرة عليها لقانون فرنسي يمنح الدولة القائمة بالإدارة سلطة انفرادية، في انتهاك لقرارات محكمة العدل الدولية وقرارات الجمعية العامة. وتمثل طائفة واسعة من مصادر الدخل الحالية والمحتملة المستمدة من إيرادات ينبغي استخدامها في تطوير نموذج الاقتصاد الاجتماعي الجديد. وبدلاً من ذلك، يجري حالياً تحويل تلك الإيرادات إلى فرنسا.

62 - السيد بروذرسون (الجمعية الوطنية لفرنسا): قال إنه نتيجة للاستعمار، تراجع استخدام لغته الأصلية، ريو تاهيتي، بصورة كبيرة. وعلاوة على ذلك، أُجري منذ عام 1963 ما بلغ عدده 193 تجربة نووية في جزيرتي موروروا وفانغاتوفا التابعتين لماؤوهي نوي. وهناك تصدعات مرئية في موروروا نتيجة للتجارب تحت الأرض، وأدت إحدى التجارب الفاشلة إلى تسرب البلوتونيوم في بحيرة قريبة. وأضاف قائلاً إنه رداً على ذلك قدّم طلباً خطياً إلى الحكومة الفرنسية لإزالة جميع النفايات النووية والتلوث النووي من موروروا، لكنه يتوقع إجابة سلبية، يُحتج فيها بنقص التمويل أو التكنولوجيا. وهو عذر غير مفهوم، لأن فرنسا استثمرت أكثر من 100 مليون دولار في رصد التصدعات في موروروا، أي ما يزيد بأكثر من مائة مرة على مجموع التعويضات الممنوحة للضحايا في بولينيزيا حتى الآن. وأشار إلى أن إجراء الأمم المتحدة تقييماً عادلاً وشاملاً لعواقب التجارب النووية الفرنسية أمر بالغ الأهمية.

63 - وتابع قائلاً إن الرئيس الحالي لبولينيزيا الفرنسية قد كذب بتبعده بأنه لن يطلب من الأمم المتحدة رفع اسم بلده من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فقد حُرّم ذلك الإقليم من الاستقلال، ويأمل شعب ماؤوهي نوي في بلوغ طريق يقوده نحو تقرير المصير.

أن تنطوي العملية برمتها على مشاركة الأمم المتحدة، التي تتمثل مهمتها في ضمان الحق في إنهاء الاستعمار.

56 - السيدة أوليفيهيه (صيدلية كارفور - أو، فاءا): قالت إن الاستعمار يشكل هيمنة سياسية وعسكرية واقتصادية ودينية لدولة أجنبية على إقليم ما، ولا احترام فيه لآراء الشعوب الأصلية. ولشعب ماؤوهي هويته وثقافته الخاصة التي حاولت الحكومة الفرنسية قمعها دون جدوى.

57 - وتابعت قائلة إنه منذ إنشاء مركز التجارب الذرية في موروروا في عام 1962، أُطلقت 193 قذيفة تسيارية، دون مراعاة للعواقب الصحية والبيئية. وتواصل فرنسا أعمالها دون الاعتراف بضحاياها، وتسعى جاهدة إلى تعويض أقل عدد ممكن منهم. وقد كذبت بشأن المخاطر التي ينطوي عليها ذلك، مثلما يتضح من الحوادث الكيميائية التي أضرت بصحة السكان.

58 - وأضافت قائلة إن الاستعمار، على نحو ما اعترف به الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال حملته الرئاسية، هو جريمة ضد الإنسانية. وفي حين تدعي الدولة القائمة بالإدارة أنها منحت شعبها سلطة كاملة في مجالات معينة مثل الصحة، فإنها في الواقع فرضت أيضاً حدوداً والأسوأ من ذلك أن الرئيس الحالي لبولينيزيا الفرنسية قد أعلن تأييده لأكاذيب الدولة القائمة بالإدارة، واعترف بدرجة من الذنب المشترك أو المترافق، وبالتالي أعفى فرنسا من مسؤوليتها الكاملة.

59 - واختتمت قائلة إنه بعد قرنين من الإدارة الاستعمارية والتضحيات التي بذلها مفات البولينيزيين الفرنسيين من ضحايا الحربين العالميتين وعمليات إطلاق القذائف التسيارية، فهي تطلب إلى اللجنة الرابعة تذكير فرنسا بالتزاماتها بالسير إلى جانب شعب ماؤوهي نحو تحقيق التحرر.

60 - السيد تيهاماتاي (مدينة بابارا، تاهيتي): قال إن الدولة القائمة بالإدارة تتمتع بالسيطرة والسيادة الكاملتين على الموارد الطبيعية لماؤوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية، في انتهاك للقانون الدولي. وطلب إلى الأمم المتحدة أن توضح التعارض بين القانون الأساسي الفرنسي، الذي يسمح لحكومة الإقليم برصد كل من إدارة الموارد الطبيعية واستكشافها، وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأردف قائلاً إن فرنسا، بتصرفها على أنها المالكة للمنطقة الاقتصادية الخالصة لماؤوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية، تجعل من نفسها ثاني أكبر قوة بحرية في العالم، وتجنّي من استغلالها لموارد الإقليم إيرادات كبيرة

64 - السيد توهيافا (جمعية بولينيزيا الفرنسية): قال إن ماؤوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية ظلت، حتى إعادة إدراجها في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، في حالة تبعية لما يقرب من 65 عاما، دون مستوى الحكم الذاتي، ولكن خارج نطاق عملية الاستعراض التي تجريها الأمم المتحدة. ومع اختتام العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، فإن الشروع في برنامج عمل لتيسير تنفيذ ولاية الجمعية العامة المتصلة بإنهاء الاستعمار أمر بالغ الأهمية. وقد تطورت المناقشة الحالية في اللجنة إلى منافسة جامدة بين آراء متعارضة، تؤيد إما استمرار الاستعمار أو إنهائه. وسيتيح برنامج العمل إجراء دراسة متعمقة للعلاقة الاستعمارية القائمة ووضع خريطة طريق لإنهاء الاستعمار بالكامل، تحت رعاية الأمم المتحدة.

مسألة جبل طارق (A/C.4/74/3 و A/C.4/74/3/Rev.1)

69 - السيد غارسيا (نائب رئيس وزراء جبل طارق): قال إنه أحرز تقدم كبير في إنهاء الاستعمار في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهناك الآن أقل من مليوني شخص يعيشون في أقاليم تعتمد على قوى استعمارية. غير أن شعب جبل طارق ظهر لأول مرة على جدول أعمال اللجنة في عام 1963، ولذلك ظل ينتظر لأكثر من نصف قرن لإعمال حقه في تقرير المصير. ولا يمكن الاحتفال بعملية إنهاء الاستعمار بحق إلا حين اختتامها.

70 - وأضاف قائلاً إن جبل طارق دأب منذ عام 1963 على مخاطبة الأمم المتحدة لتأكيد حقه في تقرير المصير، ولكن يبدو أن عدم الاستجابة يشير إلى أن الأمم المتحدة لا ترغب في العمل مع جبل طارق. وفي عام 2007، دخل دستور جديد حيز التنفيذ في جبل طارق، يتمتع جبل طارق بموجبه بدرجة من الحكم الذاتي أكبر منها في أي وقت مضى. وقد قُدم الدستور إلى اللجنة الخاصة، ولكن مرة أخرى لم يكن هناك أي رد. وفي كل عام، كان جبل طارق يعلن أنه سيرحب بإيفاد بعثة زائرة، ولكن الأمم المتحدة لم تأت.

71 - وتابع قائلاً إن جبل طارق يعتنق القيم ذاتها التي تعتنقها جميع البلدان التي لم تكن قادرة في السابق على ممارسة الحق في تقرير المصير: الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويشكل حق الشعوب في تقرير مستقبلها أساس تلك القيم. وشعب جبل طارق منفصل عن القوة الاستعمارية وامتيازاتها، وهو نتاج تدفق جنسيات مختلفة أثرت مجتمعه لأكثر من ثلاثمائة عام. وأضاف أن أساليب الإكراه التي استُخدمت في عهد الديكتاتور الإسباني الجنرال فرانكو من خلال إغلاق الحدود بين جبل طارق وإسبانيا يجب ألا تستخدم أبدا مرة أخرى كسلاح سياسي.

72 - وأردف قائلاً إنه في وقت لاحق من الشهر الحالي، يمكن أن يغادر جبل طارق والمملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن الأغلبية الساحقة من شعب جبل طارق قد صوتت لصالح

65 - وأضاف قائلاً إن طلب الرئيس الحالي لحكومة إقليمه رفع اسم بلده من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة. وبدلاً من ذلك، ينبغي للجنة الخاصة أن تدرج قراراً يتعلق ببرنامج عمل لماؤوهي نوي/بولينيزيا الفرنسية في قرارها لعام 2020 بشأن الإقليم، وهي عملية ما زال شعبه فيها على أتم الاستعداد لمساعدة أي دولة عضو.

66 - السيد ياداف (فانواتو): سأل عما إذا كان قد تم تفعيل برنامج عمل لإنهاء الاستعمار في بولينيزيا الفرنسية، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما هو الهيكل الذي سيتخذه برنامج العمل ذلك. وتساءل أيضاً عما إذا كانت تقارير الأمين العام عن نتائج التجارب النووية قد ساعدت في تسليط الضوء على الحالة الراهنة وقدمت توصيات في مجالات مثل التلوث الإشعاعي وتعويض الضحايا.

67 - السيد توهيافا (جمعية بولينيزيا الفرنسية): قال إنه على الرغم من إدراج برنامج العمل في قرارات الأمم المتحدة السنوية منذ عام 1999، فإنه لم يُنشأ بعد. وأضاف قائلاً إن وضع برنامج عمل أمر أساسي لوجود عملية حقيقية لإنهاء الاستعمار. وبدون ذلك، ستواصل الحكومة الاستعمارية القول بأن المستعمرة تتمتع بالحكم الذاتي أمام المجتمع الدولي. غير أن الجمعية العامة اعترفت منذ عام 2013 بمركز بولينيزيا الفرنسية غير المتمتع بالحكم الذاتي. وسيتيح برنامج العمل إجراء دراسة متعمقة لحالات القصور الديمقراطي في مركزها الاستعماري، وسينشئ عملية بنوية تفضي إلى تقرير المصير الحقيقي.

68 - وأردف قائلاً إن المسائل المتصلة بعواقب التجارب النووية لا تزال دون حل إلى حد كبير. وقد كذبت الدولة القائمة بالإدارة ووكلائها، الذين يشكلون حالياً الحكومة الاستعمارية، بادعائهم

منفصلاً تعترف به الأمم المتحدة، وبوصفه مدرجاً في قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام 1946. ويتمتع شعب جبل طارق بحق تقرير المصير. وينص دستور جبل طارق لعام 2006، الذي أُقر من خلال استفتاء، على قيام علاقة عصرية وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة.

78 - وأضافت قائلة إن المملكة المتحدة تكرر التأكيد على أنها لن تبرم ترتيبات يخضع بموجبها شعب جبل طارق لسيادة دولة أخرى بما يخالف رغبته التي أعرب عنها بحرية وبصورة ديمقراطية؛ كما أنها لن تشارك في أي عملية تفاوض بشأن السيادة لا يكون جبل طارق راضياً عنها.

79 - السيد غوتيريث سيغو برديواس (إسبانيا): رد على التعليقات التي أدلت بها ممثلة المملكة المتحدة بشأن جبل طارق، فقال إن الأمم المتحدة قد ذكرت في مناسبات عديدة أن وضع جبل طارق بوصفه مستعمرة يقوض السلامة الإقليمية لإسبانيا. وينبغي للمملكة المتحدة وإسبانيا أن تدخلا في مفاوضات ثنائية لتسوية النزاع وضمان إنهاء استعمار جبل طارق، على النحو الذي اقترحتته الأمم المتحدة. وينص قرار الجمعية العامة 2353 (د-22) على أن كل حالة استعمارية تنطوي على أي تقويض جزئي أو كلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد تكون متنافية مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وفي ذلك القرار، ذكرت الجمعية العامة أن استفتاء عام 1967 قد أدخل بقرارات متعددة بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار. وأعرب عن أسف إسبانيا للجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة وسلطات الإقليم الخاضع للاستعمار من أجل تغيير علاقتهما السياسية وإنكار وجود روابط استعمارية، بينما تدعي في الوقت ذاته الحق في تقرير المصير.

80 - وأضافت قائلاً إن إسبانيا لا تعترف بأي أساس قانوني للسيادة البريطانية على المناطق البحرية لجبل طارق، أي معاهدة أوتريخت لعام 1713. وقد صدقت إسبانيا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أساس الفهم الواضح بأن هذا الصك لا ينطبق في حالة جبل طارق. وحكومة بلده واضحة بشأن حدود أراضيها، التي تشمل المياه المحيطة بجبل طارق. وتعمل السفن الإسبانية في تلك المياه دون حوادث منذ زمن بعيد؛ ولم ينشأ الجدل الأخير إلا رداً على بعض الحوادث المرعومة.

رُفعت الجلسة الساعة 18:05.

البقاء. وقد أجرى جبل طارق مناقشات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما فيها إسبانيا، أسفرت عن أحكام خاصة بشأن جبل طارق في اتفاق الخروج. ومن الواضح أنه يمكن مع حسن النية والاحترام المتبادل إيجاد حلول إيجابية تخدم مصالح الجانبين. ومن الأهمية بمكان ضمان أن يتمكن المواطنون والشركات، في سياق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، من مواصلة حياتهم اليومية.

73 - واختتم قائلاً إن حكومة بلده تأمل في العمل مع اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة على رفع جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويجب أن تعطى رغبات شعب جبل طارق المعرب عنها بحرية وديمقراطية أهمية قصوى.

74 - السيد ماثيوز (مجموعة تقرير المصير لجبل طارق): قال إن هناك استياء متزايداً بين شعب جبل طارق تجاه اللجنة، ينبع من شعوره بعدم الاحترام والتجاهل. ومن غير المفهوم أن جبل طارق لا يزال يدعو إلى حقه في تقرير المصير ويسعى إلى رفع اسمه من قائمة الدول غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ 30 عاماً حتى العقد الدولي الثالث والأخير للقضاء على الاستعمار، وهو طلب لم يصدر إزاءه من اللجنة ولو ما يفيد مجرد علمها به.

75 - وتساءل عن سبب عدم إيفاد بعثات زائرة إلى بلده، على الرغم من الدعوات العديدة الموجهة إلى اللجنة. وقال إن الزيارة التي من هذا القبيل ستكون هامة في إثبات أن جبل طارق قد فعل ما يكفي لرفع اسمه من القائمة. وستتيح أيضاً للجنة التحقيق في الادعاءات الكاذبة التي تسوقها إسبانيا بشأن جبل طارق. وعدم القيام بتلك الزيارة يؤدي بشعب جبل طارق إلى الاعتقاد بأن الأمم المتحدة تتنصل من مسؤولياتها.

76 - وأضافت قائلاً إن اليمين السياسي في إسبانيا رأى مخطئاً في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فرصة لفرض السيادة الإسبانية على جبل طارق. بيد أن شعب جبل طارق لن تنتهي إرادته في الدفاع عن سيادته وطريقة حياته مهما كان مقدار الضغوط والإكراه. ويجب على اللجنة، بوصفها الجهة المحكّمة فيما يتعلق بالحق في تقرير المصير، أن تتخذ إجراءات حاسمة وحازمة.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

77 - السيدة فيني (المملكة المتحدة): قالت إن حكومة بلدها لها السيادة على جبل طارق والمياه المحيطة به، ويتمتع جبل طارق بالحقوق الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة بوصفه إقليمًا